دور الأمم المتحدة في الثورات العربية

حـالــة اليــمـن

كمال عباس محمد المضواحي

إشراف أ. د، محمد شوقي عبدالعال

الملخص:

اتسعت الفجوة بين الأنظمة السياسية والجماهير التي تأثرت بشكل مباشر بالثورة المعلوماتية على نطاق واسع؛ مما زاد من صعوبة توجيه الأنظمة السياسية العتيقة للرأي العام العربي تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة متخصصة في سياسة الأمم المتحدة تجاة الثورات العربية مع التطبيق على حالة اليمن. تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

١- استعراض الأهداف والأدوات التي تتخذها الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والامن الدوليين.

٢- أخذ نماذج للسلوك الفعلي لدور الأمم المتحدة ومدى فاعليتها تجاه الثورات حالة اليمن.

٣- حصر وتحليل كافة القرارات التي صدرت تجاة الثورات: حالة اليمن لمعرفة مدى فعالية سياسات الأمم المتحدة.

الكلمات الدالة:

دور – الأمم – المتحدة – الثورات العربية – حالة.

Abstract:

After this hard in the skies flying the international system so to speak with streams of air bumps for the Arab spring and the role of the United Nations which concluded that there are many imbalances affecting the United

February 2011 the Gulf initiative and operational mechanism of chronic and his decision came UN number (2014) one-sided political system more than rebels protesters across the country and only change the header order and reproduce the old system which required ambulance for radical change in the structure of political security economic social and cultural rights in order to build a modern civil State Fair[1] the homogeneity of this role with the interests of the States In Yemen for its interest in the geo-strategic location of Yemen as Yemen oversees the Bab el Mandeb and the fear that is a haven for Al-Qaeda and was favorable to Saudi Arabia where the Yemen national security extension of Saudi Arabia as well as

fear of revolution mainly so as not to cause political infection even Nations and used the standing Security Council States interests are grafted to the principles and values upon which the Foundation of this international organization and in line with the values and interests of the permanent members of the Security Council and have become like a minority Government through the representation of the interests of the victorious powers in World War II And in the United States so revealed any other United Nations Organization that is true in my humble this: by tracking the role of the United Nations and the double standards in dealing with the protests and popular revolt in Yemen.

It was the role of the United Nations through the Security Council in the popular revolt in Yemen which erupted on Friday 11

a realistic enforce the international organization to exercise their functions effectively under the many rapid changes occurring in the international system.

Overall you could say that I approached the hypothesis and is influenced by the role of the United Nations towards the Arab spring environment variables for the interests of the permanent members of the Security Council on the fundamental principles upon which the decisions.

KEYWORDS

Role , United nation ,

Arab revoulation.

مـــقـــدمـــة:

الثورات العربيـة وليـدة احتجاجـات جماهيرية واسعة اجتاحت بعض الأقطـار العربية واتسمت بالمفاجأة وعـدم التوقـع على المستوى الإقليمي والدولي على الرغم من أن الشرق الأوسط تحت المجهر الغربي

if the health of the Gulf.

The sensitivity of Iran not only to Yemen but also to the entire Gulf base file and increase its influence in Yemen and attack the institutions of power and that's what touched him on Yemen No. (2051) as well as the threat of sanctions for who are impeding a political settlement in Yemen even went so far as to put Yemen under item VII as discussed in resolution No.(2140) and nobody knows when to break Yemen under item VII which wet belt its own. and finally the UN sanctions on November 7 and which During former President Saleh and two leaders of Ansar Allah (the hothouse) which increased the right complex scene.

The diagnosis of diseases of the international organization and its many remedies but till today in the theoretical framework and require serious international will and honest

وعلى وجه الخصوص مجهر الولايات المتحدة الأمريكية التي تراقب المنطقة عن كثب؛ فالمجتمعات العربية تميزت ببطء أي حراك على مستوى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك اتسعت الفجوة بين الأنظمة السياسية والجماهير التي تأثرت بشكل مباشر بالثورة المعلوماتية على نطاق واسع؛ مما زاد من صعوبة توجيه الأنظمة السياسية العتيقة للرأي العام العربي، وهذا من شأنه زيادة من إدراك الجماهير العربية من خلال الكم الهائل من القنوات الفضائية والشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونين الإلكترونيين ومن خلال الهواتف الحديثة المزودة بكاميرات ترصد الأحداث من قلب الحدث وتوثقه في الفضاء الإلكتروني غير المقنن. وفي هذا الخصوص فإن الشعب اليمني يعد أكثر الشعوب العربية احتياجًا لهذه الثورة بسبب الضعف الحاد في البنية الاقتصادية والسياسية مما خلق تصورًا لدى الجماهير العربية بأن لديها القوة السلمية nonviolent protest القادرة على ردع أي قوة قمعية للنظم السياسية التقليدية المتمثل في الاعتصامات والمقاومة السلمية التي كان من اوائل مكتشفيها الزعيم الهندي غاندي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على عدة أسئلة أهمها:

١- ما طبيعة الأدوات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة تجاه ملف الثورات العربية وهل تتفق وأهدافها السامية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟

٢- ما المعالم الرئيسة لسياسات الأمم المتحدة تجاه الثورات العربية ؟

٣- ما مدى فعالية دور الامم المتحدة في الثورات العربية: حالة اليمن؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

٣- استعراض الأهداف والأدوات التي تتخذها الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والامن الدوليين.

٤- أخذ نماذج للسلوك الفعلي لدور الأمم المتحدة ومدى فاعليتها تجاه الثورات حالة اليمن.

٣- حصر وتحليل كافة القرارات التي صدرت تجاة الثورات: حالة اليمن لمعرفة مدى فعالية سياسات الأمم المتحدة.

فرضية الدراسة:

تأثر دور الأمم المتحدة تجاه الثورات العربية بمتغيرات البيئة الدولية لتحقيق مصالح الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على حساب المبادئ الأساسية التي قامت عليها تلك المنظمة في اتخاذ قراراتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة متخصصة في سياسة الأمم المتحدة تجاة الثورات العربية مع التطبيق على حالة اليمن.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة عدة مناهج بحثية هي :

المنهج المؤسسي القانوني: ومن خلاله يتم تحليل الاتفاقيات والقرارات الأممية المتعلقة بالثورات العربية حالة اليمن [٢] وعليه سيقوم الباحث بدراسة وتحليل نصوص المبادرة الخليجية المتعلقة بالثورة العربية في اليمن ٢٠١١م وكذا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على مجتمع الدراسة وهما منظمة الأمم المتحدة والبيئة الموضوعية للاحتجاجات في اليمن معتمدا في ذلك على المصادر والمراجع والدراسات والتصريحات من مصادر

معتمدة سوف يتناولها الباحث بالتحليل والدراسة للخروج برؤية واضحة حول دور منظمة الأمم المتحدة في الثورات العربية: حالة اليمن.

كما تستخدم الدراسة نظرية (الدور) لتحليل دور الأمم المتحدة تجاة الثورات العربية حالة اليمن وهذا المدخل في الدراسة يعد مثالًا للعلاقة المتبادلة بين النظرية والمنهج في البحث الاجتماعي ذلك لأن المفاهيم المستخدمة فيه هي التي تحدد نوعية البيانات التي يجب جمعها وهي التي توجه عملية التحليل.

ويمكن القول إن الميزة الرئيسة تكمن في أن خريطة الأدوار والأدوار المقابلة تساعد على تفسير بعض الظواهر مثل أنماط الاختلاف والسيطرة والتعرف على مواطن المشكلات الأخرى المتعلقة بالتفاعل ولهذا اكتسبت هذة النظرية شهرة في علم الاجتماع بحيث أصبح العلماء يطلقون على أي مجموعة من التوقعات المعيارية كلمة الدور. وسيتم الوقوف على الدور الذي لعبته الامم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن تجاه ثورات الربيع العربي والأدوار المقابلة أو المتصلة المتمثلة بالأنظمة السياسة التي قامت ضدها الثورات الشعبية من جانب آخر فإن اتباع نظرية الدور في دراسة دور الامم المتحدة يدفعنا إلى عدم الاقتصار على دراسة الامم المتحدة من وجهة نظر المنظمة نفسها بمعنى كيف يعمل الميثاق في الممارسة وكيف تستجيب المؤسسة للمطالب المنوطة بها و ضرورة استكمال التحليل بالوعي باتجاهات وسلوك الدول الكبرى بمجلس الأمن المؤثرة في عمل ونشاط المنظمة تجاه الثورات العربية حالة اليمن.

محتوى الدراسة:

توزعت هذة الدراسة بين مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- **المبحث الأول**: الثورة الشعبية اليمنية
- **المبحث الثاني**: دور الامم المتحدة في الثورة اليمنية
- **المبحث الثالث**: تقييم أسلوب أداء الأمم المتحدة: حالة اليمن.
- الخاتمة.
- المصادر.

المفاهيم :

مفهوم الدور:

الدور يشير إلى مجموعة من معايير السلوك أو القواعد التي تحكم وصفًا معينًا في البناء الاجتماعي وتتكون هذة المعايير من مجموعة التوقعات التي يكونها الآخرون والتي لا تضم فقط كيف يؤدي الفرد دوره وكيف يجب أن يعامل الآخرين أثناء تأديته لدوره وتوقعات شاغل الدور عن سلوك الآخرين تجاهه وعادة ما تظل هذه المعايير المتبادلة محتفظة باتساقها عبر الوقت فأي انحراف طفيف في السلوك قد يؤدي إلى حدوث خلل.

وللدور ثلاثة مستويات كالتالي[٣]:

١- توقعات الدور.

٢- توجهات الدور.

٣- سلوك الدور.

يعد مفهوم الدور واحد من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في تحليل الدور ويعبر الدور عن الكائن فعلًا وهو يجمع في طياته كلًّا من الوظيفه والسلطة في ضوء التفاعل بين عوامل واعتبارات أخرى تتعلق بالبيئة المحيطة وتفاعل هذة الاعتبارات السابقة معًا يحدد كيفية الأداء وهو مايعرف أيضًا بالدور وتحديد مجال البحث هنا في نطاق ثورات الربيع العربي من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

مفهوم الثورة :

الثورة هي الخروج عن الوضع الراهن إلى وضع آخر سواء كان أفضل أو أسوء

من الوضع القائم. وبشكل عام يمكن التفرقة بين نوعين من الثورات.

النوع الأول: يشير إلى تغيرات جذرية وأساسية في مجال من مجالات العلوم والمعرفة، كالقول بالثورة الاقتصادية أو الثقافية أو الصناعية، أو ثورة في مجال التعليم، أو في عالم الاتصالات. وهذا النوع من الثورات لا تؤدي إلى تغيرات سياسية مباشرة، ولكنها تحقق انتقال المجتمع من حالة إلى أخرى بشكل تراكمي كتحوله مثلًا من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، مثل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر الميلاديين، التي أدت إلى تغير الطبيعة الأساسية للمجتمع الأوروبي من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية. وكذلك الثورة في مجال الاتصالات في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي العشرين.

أما النوع الثاني (وهو الذي يتعلق بالثورة كمصطلح سياسي): فهو يشير إلى تحولات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع من المجتمعات. وهذه الثورة غالبًا ترتبط بالتحرك الشعبي العارم لتغيير نظام الحكم. أي أنه وفقًا لهذا التعريف الثورة هي بمثابة حركة شعبية وتلقائية لتغيير الأوضاع في المجتمعات، وهذا النوع بدوره ينقسم إلى ثلاث فئات[٤].

أ- ثورات ضد الاستعمار.

ب - ثورات ضد الطبقة البرجوازية.

جـ - ثورات ضد السلطة.

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي اهتمت بجانب من جوانب هذه الدراسة فهناك كتابات ركزت على تحليل الثورات العربية ذاتها وهناك دراسات اشتملت على دور الأمم المتحدة في النظام الدولي الجديد أو

في منطقة محددة أو أزمة معينة وهناك كتابات أخرى اقتصرت على جوانب القصور في أداء الأمم المتحدة والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة لفرض هيمنة الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على هذة المنظمة الأممية وهناك كتابات أشارت الى مستقبل الأمم المتحدة من هذه الدراسات الآتي :

- **يشير مارك لينش استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن الأمريكية** الى ان احد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت للثورات العربية وواكبته ألا هو التغير الهيكلي في الفضاء العام العربي Arab public sphere؛ حيث أدى ظهور القناوات الفضائية التي لا تتحكم فيها الدول والصحف الخاصة إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي إلى إضعاف قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها. لقد تواصل تحدي المجتمع للنظم السلطوية في الشارع والفضاء الافتراضي لمدة عقد من الزمان قبل الانفجار الذي اجتاح المنطقة بأسرها.

- **ويقدم الباحث البرتغالي " الفيرو دو فاسكونسيلوسى" رؤية مشابهة في بحثه " الاستماع الى أصوات غير مألوفة "** حيث يرى أن ما يحدث في العالم العربي هو جزء من حركة تحول عالمية نحو عالم ما بعد الغرب post western world؛ حيث لم يعد الغرب قادرًا بمفرده على وضع الأجندة الدولية وهذه الأصوات الجديدة التي خرجت من الثورات العربية تخبر العالم بأن الديمقراطية وحقوق الانسان ليست قيما غربية حصريًا بل هي قيم عالمية.

- **ويشبه توماس فريدمان** ما حدث في الربيع العربي بأن نمرًا قد تم إطلاقه من محبسه وأنه لا سبيل أن يعود إلى القفص

مرة أخرى كما لن يسمح هذا النمر للآخرين بامتطائه لتحقيق أهدافهم الخاصة ولن يقبل بأن يتغذى مرة أخرى على الأكاذيب.

كما تؤكد هذه الدراسة أن هناك قناعة عالمية متزايدة بأن الديمقراطية تعني في مضمونها الحرية وحماية الحقوق الأساسية وأنها تزيد من فرص تحقيق التنمية مع الحفاظ على الكرامة الإنسانية ويجب على الأوربيين أن يستمعوا لهذه الأصوات الجديدة وغير المألوفة.

- تناول الدكتور معتز سلامة تحت عنوان: هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن؟

اتفاق نقل السلطة الذي اعتبر كما لو كان يتعامل مع جزئية طفيفة من مشكلات اليمن الحقيقية وهو إلى حد كبير يشير إلى طبيعة الأوضاع اليمنية. فالثورة الحقيقية في المجتمعات المثيلة للمجتمع اليمني لا تكون على جبهة العمل السياسي وحده المتمثل في إسقاط الرئاسة أو النظام؛ لأن الدولة في اليمن كانت قد تخلت عن أدوار كثيرة لقوى أدنى مارست دورها بالقطاعي وقبضت أثمانًا لذلك وحققت مصالح جمة والثورة الحقيقية ستكون على جبهة العمل المجتمعي القبلي والعشائري والطائفي والمناطقي عبر العقود المقبلة لكي تعيد الدولة دورها أو بالأحرى تمارس الدور الذي لم يسبق لها أن مارسته؛ بحيث يشعر بوجودها المواطنون في كل أنحاء اليمن وبالتأكيد فإنه لا يمكن عمل كل ذلك بجهود يمنية وإنما بالأساس عبر إنفتاح وسط إقليمي يستوعب اليمن انطلاقًا من تبادل المصلحة فلو سقط اليمن كدولة فاشلة فإن انعكاساتها سوف تطول الإطار الإقليمي للجزيرة العربية والخليج. ولوبقيت الأوضاع اليمنية في

اضطراب وموجات متعاقبة من الثورة على نحو ما تشهده بعض دول الربيع العربي فإن ذلك أيضًا سيكون بالغ التأثير في الوسط الإقليمي الخليجي وهو مشكلة ينبغي التعامل معها الآن قبل أن تتطور إلى وضع خطير(٥).

المبحث الأول: الثورة الشعبية اليمنية:

إن الرأي العام في حالات دول الثورات العربية المعاصرة وصل إلى قيمة حقيقية بإمكانية تغيير أي نظام سياسي مهما كان استبداده وقمعه بالمقابل أدركت الأنظمة السياسية ولكن بعد فوات الأو ان. إنها لا تقود قطعان وأن كل إنسان عربي مهما كان وضعه الاجتماعي هو شخص(مهم) ولديه قوة احتجاجية تأثيرية بكل صورها من خلال تظاهر العاطلين أو إضراب عن العمل أو الاعتصامات كل ذلك يحدث شلل في حركة النظام السياسي قد يبدأ جزئي ثم يكون نصفي أو كلي وبهذا يودي بالنظام السياسي مهما امتلك قوة عسكرية قمعية لذلك فالعوامل التي أدت الى حدوث الثورات العربية لقد كانت إلى حد كبير متجانسة في دول الثورات العربية عدا الحالة الليبية التي كان السبب السياسي الاستبدادي طاغي على العامل الاقتصادي ويمكن حصر أبرزها في التالي(٦) :

- **العامل الاجتماعي**: إن غياب العدالة الاجتماعية في دول الثورات العربية تبلور من خلال زيادة الفجوة بين الحكام والمحكومين بين الأغنياء والفقراء وتآكل الطبقة الوسطى كمكون اجتماعي بالغ الأهمية خاصة في الحالة المصرية دون إغفال للتمييز العنصري والسلالي والصراعات الطائفية والمذهبية.

- **العامل الاقتصادي**: والذي كان له الأثر البالغ في جميع حالات الثورات العربية عدا الحالة الليبية. حيث إن زيادة

التضخم الاقتصادي الذي كان نتاج للبطالة المتزايد خصوصا البطالة المتعلمة من حملة الشهادات الجامعية والعليا وانخفاض مستويات دخل الفرد الى مستويات كبيرة خاصة في الحالة اليمنية حيث إن التقارير الدولية أشارت إلى أن ٥٠٪ من الشعب اليمني تحت مستوى خط الفقر برغم توافر المواد المعيشية وأيضا ضعف القوة الشرائية للعملة اليمنية (الريال) مما أثر سلبًا على مستوى معيشة الفرد اليمني كل ما سبق زاد من رقعة الفقر بشكل كبير.

- **العامل السياسي**: وتشترك فيه أيضًا حالات الثورات العربية التي تمثل في الاستبداد السياسي[٧] من قبل أسر حاكمة سعت لتسخير إمكانات الدولة ليس فقط لتوطيد حكمها الديكتاتوري وإنما أيضًا للتوريث في الآونة الأخيرة مما زاد من إنهاك اقتصاد الدولة ونجحت في ذلك في حالة واحدة وهي الحالة السورية مما شجع الدول الأخرى إلى محاولة التوريث والذي شكل مفارقة كبيرة أن دول شكل النظام السياسي فيها جمهوري مما استدعى بعض المفكرين لتسميتها بالجملوكيات وعلى رأسهم الدكتور فهمي هويدي.

كل هذه العوامل والتي حاولت أن أحصر أهمها شكلت احتقان كبير لدى الرأي العام العربي في حالات الربيع العربي الذي بدوره تحول إلى بركان سرعان ما انفجر من خلال الأدوات المتعددة والذي امتلكتها الجماهير وخرجت عن سيطرة الأنظمة السياسية ترجمتها في البدء إلى احتجاجات هادرة وصلت إلى مستوى الثورات وأطاحت بأنظمة الحكم عدا الحالة السورية التي مازالت الصراعات بها دائرة بتكلفة باهظة؛ حيث تم تدمير البنية التحتية السورية بشكل ضخم.

لـذا فـإن الأمـم المتحـدة مـن خـلال سياسات دول مجلس الأمن ذات العضوية الدائمة تجاه دول الشرـق الأوسـط وعـلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها خطة مدروسة مسبقا للتعامـل مـع تلك الثورات العربية التي اندلعت بـدون مقدمات وعلى غفلة من الجميع تحـاول أن تنهي عقودًا طويلة من الاستبداد والفساد العـربي وتأسـيس لحقـائق ومعطيـات إقليمية جديدة؛ لذا عندما راقبـت الإدارة الأمريكيـة أن الشـارع العـربي المنـتفض بإحتجاجـات شـعبية عارمـة رفـع شـعار "الشعب يريد إسـقاط النظـام" ولم يرفـع الشعارات المعادية لأمريكا ولم يحرق العلم الأمريكـي ولم يتوجـه نحـو السـفارات الأمريكيـة ولم يتعـرض للمصـالح الأمريكية الحيوية حتى أنه لم يذكر العـدو الإسرائـيلي وأعمالـه الاسـتيطانية في هـذا السياق الثوري الجـامح الموجـه للـداخل وليس للخـارج فكانـت معركـة الشـارع العـربي موجهـة للطغـاة المحليـين ولـيس للهيمنة الخارجية[٨]؛ لذا لم تتردد الولايات المتحـدة مـن الـذهاب إلى مجلـس الأمـن ودعمها الحـراك الـدبلوماسي والسـياسي بالأمم المتحدة بل واستصدار قرارات من مجلس الأمن وإرسال المبعوثين الأمميين في حالة اليمن وسوريا أمـا في الحالـة الليبيـة فتعـدى ذلـك لقيـادة الولايـات المتحـدة تحالف الأطلسي لدعم الثوار الليبيين.

اندلعت الاحتجاجات اليمنية في ١١ من فبراير عقب تصريح رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر الشعبي العام أن رئيس الجمهورية آنذاك سيضل في سدة الحكم دون مراعاة أي مدة زمنية وتلك كانت الشرارة التي فجرت الاحتقان الشعبي بسبب حالة الـ " لا " دولة من مفهوم (العقد الاجتماعي)أي لا وجود لدولة توفر الحاجات الأساسية للمواطن

اليمني وليس فقط دولة بمفهومها المبسط المكون من إقليم وشعب وسلطة. فالاقتصاد اليمني ظل لفترة طويلة في وضع خطر حتى وصل إلى مرحلة بدء الانهيار والسلطة عبارة عن إقطاعيات قبلية مارست أدوارًا لتحقيق مصالحها في حين تخلت الدولة عن العديد من أدوارها؛ لذا لم يشعر المواطنون اليمنيون بوجود الدولة في كل أنحاء اليمن لذا فكانت الثورة اليمنية على جبهة العمل السياسي بإسقاط النظام فقط[٩] في حين أن الحالة اليمنية تستدعي أن تطال الثورة البنية التحتية برمتها حتى التركيبة الاجتماعية وإزالة كافة أوجه القصور على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية.

لذا مثلت مراكز القوى التقليدية بؤرة الإفساد وعبثت بمقدرات شعب بأكمله أما الجانب الأمني فوصل إلى مرحلة تسويق الإرهاب للحصول على دعم دولي لمكافحته وأصبحت أولويات الدول الكبرى فيما يخص اليمن تتركز على كيفية منع تحول اليمن إلى دولة فاشلة وبالتالي بؤرة مواتية لتنامي التطرف والإرهابيين الذين يتوافدون على اليمن من الخارج ويشكلون ٧٠٪ من الإرهابيين غير اليمنيين[١٠] خصوصا بعد حادثة محاولة تفجير النيجيري فاروق عبدالمطلب لطائرة ركاب فوق مدينة ديترويت الأمريكية نهاية العام ٢٠٠٩م[١١].

أما عن القرار السياسي لليمن فقد شهد أداء سيئًا من خلال النسق العقيدي للرئيس صالح والذي تبلور من خلال الارتجال في حالآت كثيرة واتسم بانعدام الاستراتيجية[١٢]. فقد سعى الرئيس صالح إلى توريث الحكم لنجله (أحمد) وتبلور ذلك من خلال تعيينه أبنائه وأبناء أخيه في أهم مفاصل المؤسسة العسكرية

والأمنية كما أدى اندلاع ثورة تونس الشعبية في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٠م احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة إلى اهتمام وتضامن الجماهير اليمنية مع الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) الذي أضرم النار في نفسه. وهذا ما استلهمه الشارع اليمني لتحقيق تطلعاته في نيل حريته خصوصا بعد ازدياد الفجوة بين الشعب والسلطة بين الأغنياء والفقراء بين مريدي دولة مدنية حضارية غائبة بين مجموعات قبلية مسلحة بين ذوي الكفاءات وأصحاب الولاءات بين الهادفين للتضييق على ظاهرة تناول القات حتى إنهائه وبين تجار القات الانتهازيين الذين يهدفون إلى الاستمرار في زراعته وتوسع نشاطه. وكباقي الثورات العربية اعتمد شباب الثورة اليمنية بشكل كبير على شبكة الإنترنت لكسر التعتيم الاعلامي الذي كان يفرضه إعلام السلطة ولا يتحدث إلا عن الحاكم اليمني[١٣].

لذا تمكن الشباب من إنشاء موقع خاص بهم على الويب أطلقوا عليه موقع ثورة اليمن حيث كان يتم تبادل الأحداث وكان يتم الحشد للتظاهرعلى مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع Facebook. تتالت المظاهرات كمظاهرة جمعة الغضب ١١فبراير ٢٠١١م حيث خرج الشباب الغاضب وهم يهتفون لا للتوريث ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لقد انتقلت عدوى تونس ومصر إلى اليمن ولكن الرئيس صالح علق على هذا بأنها مجرد أنفلونزا ورد عليه الآف اليمنيين بالخروج منددين بالفساد وعمليات النهب لثروات البلد من قبل رئيس الدولة وعائلته وبعض مشائخ قبيلته وبعض القادة العسكريين. في حين وصلت الأمية ٨٠٪ ونسبة البطالة إلى

٤٠٪ من القوة العاملة اليمنية [١٤] وقد أشارت دراسة حديثة لمركز الأزمات في كندا إلى أنه مع التسليم بأن اليمن ليست مثل مصر ولا تونس نظرا لطبيعتها القبلية ولانتشار السلاح بين المواطنيين [١٥] حيث بلغ عدد قطع السلاح نحو ثلاثة أضعاف عدد السكان بما يزيد عن ٦٠ مليون قطعة سلاح. لقد استمرت المظاهرات والاعتصامات السلمية الرافضة لمطالب الحكومة بإنهاء الاعتصامات بحجة إزعاج السكان المجاورين. وكانت جمعة ١١ فبراير من تعز والتي قابلها أمن تعز بقمع كبير وحرق للخيم كان لها الفضل الأكبر في توسع الاحتجاجات إلى أن أتت جمعة الكرامة ١٨ مارس ٢٠١١م والتي ذهب ضحيتها أكثر من خمسين قتيلًا ومئات الجرحى التي حسمت الأمر لصالح ميزان الثورة حيث تمت الانشقاقات وتوالت الاستقالات للمسئولين والسفراء اليمنيين بالخارج أبرزهم الجنرال المنشق علي محسن حيث كان حاكم الظل في نظام صالح[١٦].

والمفارقة الأكبر أن الرئيس صالح لازال حتى كتابة هذة السطور يملك نفوذ كبير وصل لحد توجيه أصابع الاتهام له بتسهيل تسليم صنعاء لأنصار الله (الحوثيين).

وهذا يضاف الى مفارقات الثورة اليمنية بالرغم مما حققته الثورة اليمنية من الإطاحة بالرئاسة وبالقيادات العسكرية والأمنية المقربة مما جعل موضوع التوريث غير وارد. وفي هذا الخصوص على إثر جمعة الكرامة أقال الرئيس صالح الحكومة في يوم الأحد ٢٠ مارس ٢٠١١م كاخطوة استباقية قبيل إنهيار الحكومة بأكملها وكلف الحكومة المقالة بتصريف الشؤون العامة. لقد علق أحد

قيادت الحزب الناصري محمد الصبري "أن الإقالة جاءت في الوقت الضائع والشعب هو من يقرر مصير البلاد وأنه كان من الأولى أن يقدم صالح استقالته هو لكي ينجو من محاكمة الشعب" وهو ما كان يماطل به الرئيس صالح رافضًا التنحي وكان رد الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الاصلاح حيث عبر أحد القيادات الإصلاحية بالقول "أنه سيتم ملاحقة الرئيس صالح الى القصر الجمهوري (دار الرئاسة) حتى غرفته "وقد رد عليه الرئيس صالح بأن تلك أحد القيادات للأخوان المسلمين في اليمن وهو استثار عاطفة الكثير من اليمنيين حتى من المناوئين له؛ لأن القبائل اليمنية معروفة بشهامتها ونخوتها ورفضها لهذا الطرح وتلك كانت إحدى أخطاء الثورة والتي كان من أبرزها استحواذ حزب الإصلاح "إخوان اليمن" على منابر الثورة وإقصاء الآخرين ومازالوا في صفوف الحراك الثوري الشعبي قبل الوصول للسلطة؛ حيث كان في طليعة المشاركين الطلاب الجامعيين المستقليين بجامعة صنعاء والحراك الجنوبي حتى أن شعارات الانفصال غابت وحلت محلها شعار إسقاط النظام الذي خاض الرئيس صالح حرب صيف١٩٩٤م ضد الجنوبيين المؤيدين للانفصال بمشاركة حزب الاصلاح الذي أفتى بشرعية الحرب من أجل الوحدة وبقيادة الجنرال علي محسن وتم لاحقًا الاعتذار لهم وكذلك كان من المشاركين في الثورة الحوثيين(١٧).

خاض الرئيس صالح ست حروب عبثية ضدهم بشمال اليمن بقيادة الجنرال على محسن وبفتاوى إصلاحية كما حدث في حرب صيف ٩٤ بالجنوب وقد شاركت في الحرب السادسة الجارة

السعودية ضد أنصار الله (الحوثيين) عبر طيرانها وتم لاحقًا الاعتذار لهم من قبل أول حكومة يمنية تشكل بعد الثورة.

شارك في الثورة عدد من العسكريين المسرحين وبعض أفراد القبائل الذين تركوا السلاح وانضموا للثورة في مشهد حضاري يحسب لهم وكذا المجاميع الغفيرة من المواطنين كبار وصغار من جميع فئات المجتمع [١٨]. أخذت مجريات الأحداث تنحو منحى غير سلمي فاجأ كل من في الساحات الذين اتخذوا السلمية (الصدور العارية) مبدءا للثورة وذلك بعد محاولة اغتيال الرئيس صالح في ٣ يونيو ٢٠١١م أثناء أدائه لصلاة الجمعة "جمعة رجب" بمسجد الرئاسة داخل باحة القصر الرئاسي ومعه كبار معاونيه التي قتل فيها العشرات من الحرس الخاص ومن الضحايا رئيس مجلس الشورى آنذاك عبدالعزيز عبدالغني وأصيب أكثر من مائة على رأسهم الرئيس صالح ورئيس الحكومة آنذاك ورئيس البرلمان الحالي وجهت أصابع الاتهام حسب حزب المؤتمر الشعبي العام إلى الأخوان المسلمون فرع اليمن تحديدًا إلى آل الأحمر أحد أبرز قيادات حزب الإصلاح والذين خاضوا بعض المناوشات مع القوات الموالية لصالح في الأسابيع الأخيرة من الثورة.

بالتالي بدأ الجوار الاقليمي يستشعر خطر تواتر الأحداث في اليمن ممثلًا بمجلس التعاون الخليجي وعلى رأسه الجارة الأولى لليمن المملكة العربية السعودية والتي يشكل عمق أمن قومي لدول مجلس التعاون الخليجي. حظي اليمن باهتمام دولي تمثل بدور هيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن لما يشكله اليمن من موقع جيواستراتيجي يشرف على مضيق باب المندب.

ومن الجهة المقابلة لجيبوتي ومن منظور الأمن القومي الأمريكي والحفاظ على أمن إسرائيل تتم حماية مصالحها باليمن نظرا لأهمية المضيق الكبرى للملاحة التجارية والدولية من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط كذلك يشكل ممرًاعالميًّا تبحر منه مئات السفن والغواصات وحاملات النفط والمدمرات الحربية يوميًّا[١٩] ولما يشكله من استراتيجية كأداة حصار وخنق عسكري خصوصا أن مضيق هرمز الذي تشرف عليه إيران بإمكانه القيام بالدور نفسه الاستراتيجي المهم أضف الى الاهتمام الغربي وعلى وجه الخصوص الدور الأمريكي ليس فقط للاستثمار في حقل النفط والغاز حيث توجد شركات نفطية وغازية أمريكية وفرنسية وكندية وإنما للتخوف بأن يصبح ملاذًا آمنًا لإنطلاق التطرف والإرهاب في حال تصدع اليمن واعتباره إقليمًا فاشل. في حين إنتاج اليمن لا يتعدى نصف مليون برميل يوميًّا والذي شهد تضاؤلًا في الآونة الأخيرة وفي المقابل يزداد الاهتمام الأمريكي لليمن.

تبلور هذا التخوف على الصعيد الإقليمي من خلال الحراك الخليجي المتمثل بجهود مجلس التعاون الخليجي وزيارة أمينة العام لليمن مرات عدة وذلك بهدف تسوية الأوضاع المتوترة في اليمن والهبوط الآمن من خلال تسوية سياسية في اليمن. تم توقيع المبادرة الخليجية في الرياض ٢٣نوفمبر ٢٠١١م من قبل الرئيس صالح والمعارضة وأبرز ما هدفت إليه تشكيل حكومة بقيادة المعارضة ومنح الرئيس آنذاك صالح الحصانة من الملاحقة القضائية وهذه واحدة من المفارقات الغريبة في ملف الثورة اليمنية على أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على

وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق.

طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر السياسي والأمني وأن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض[٢٠] فقد شكلت أحداث ثورة الربيع العربي في اليمن توجس خليجي من وصول هذه العدوى إلى بلدانها وهذا ما أكده قطع الطريق على تصاعد الاحتجاجات البحرينية من خلال التحرك العسكري السريع لقوات درع الجزيرة ورفض اعتصامات ميدان اللؤلؤة كذلك صدور الفتاوى التي لا تجيز التظاهر في المملكة العربية السعودية ورفع رواتب الموظفين فكان لابد من إحتواء مجريات أحداث ثورة اليمن الشعبية حتى لا تصل إلى المربع العنفي الذي وصلت فيه في كل من ليبيا وسوريا.

بعد ذلك تم توقيع الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية في الرياض أيضًا وأهم ما جاء فيها التالي[٢١].

- يدرك الطرفان أن المأزق الذي وصلت إليه عملية الانتقال السياسي قد زاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والانسانية والأمنية التي لاتزال تتدهور بسرعة فيما يعاني الشعب اليمني مصاعب جمة. وأن للشعب تطلعات مشروعه بما فيه الشباب إلى التغيير وهذا يتطلب وفاء جميع الأطراف السياسية بمسؤولياتها تجاه الشعب عبر التنفيذ الفوري لمسار واضح للانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد في اليمن ويعرب الطرفان عن بالغ تقديرهما للجهود التي يبذلها مجلس التعاون

الخليجي وأمينه العام والأمين العام للأمم المتحدة عن طريق مستشاره الخاص وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الاتفاق المتعلق بعملية الانتقال السلمي للسلطة ويعتمدان هذه الآلية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي بما يتفق كليًّا مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم(٢٠١٤) لعام ٢٠١١م.

– يحل اتفاق المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة.

– يعتبر الجانبان أن الرئيس قد فوض نائب الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) لعام٢٠١١ تفويضًا لا رجعة فيه الصلاحيات الرئاسية اللازمة للتفاوض بشأن هذة الآلية وتوقيعها وإنفاذها إلى جانب جميع الصلاحيات الدستورية المتصلة بتنفيذها ومتابعتها وممتد الصلاحيات لتشمل الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وجميع القرارات اللازمة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني بما في ذلك تنصيب أعضائها وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في هذه الآلية.

– تبدأ الفترة الانتقالية مع بدء نفاذ هذة الآلية وتتألف الفترة الانتقالية بعد ذلك من مرحلتين :

أ- تبدأ المرحلة الأولى مع بدء نفاذ هذه الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة.

ب- تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

كذلك يكون اتخاذ القرارات في مجلس

النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل الى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقرره ملزمًا للطرفين فور التوقيع على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها تسمي المعارضة مرشحها لرئاسة الوزراء[٢٢] الذي يكلفه نائب الرئيس من خلال قرار رئاسي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني ويتم تشكيل الحكومة في فترة أقصاها ١٤ يومًا من تأريخ التكليف ويصدر بها قرار جمهوري يوقع عليه نائب الرئيس ورئيس الوزراء وتتألف الحكومة من ٥٠ بالمائة لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها وما يتعلق بتقسيم الحقائب الوزارية يقوم أحد الطرفين بإعداد قائمتين بالوزارت تسلم للطرف الآخر الذي يكون له حق اختيار إحدى القائمتين [٢٣].

- تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء وإذا لم يكن التوافق الكامل موجودًا بشأن أي قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي.

- في غضون ٥ أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل ورئاسة لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن وتعمل هذة اللجنة لضمان:

أ- إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه.

ب- إنهاء جميع النزاعات المسلحة.

جـ- عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن وإخلاء العاصمة وباقي

المدن من المليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.

د- أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة في اليمن.

حـ- إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات.

خـ - إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

- تقوم لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

- مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلو المجتمع المدني والقطاع النسائي وينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة ويبحث المؤتمر في ما يلي[٢٤]:

أ- عملية صياغة الدستور بما في ذلك إنشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها.

ب - الإصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

جـ - يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

د - النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

حـ – أخذ خطوات للمضي قُدمًا نحو بناء نظام ديمقراطي كامل بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية.

هـ – اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلا.

و – اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة[٢٥].

ى – الإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

– تمثل المرأة تمثيلًا مناسبًا في جميع المؤسسات التي جرت الإشارة إليها في هذة الآلية.

– ستوفر الحكومة التمويل الكافي للمؤسسات والنشاطات التي يتم إنشاوها وفق هذة الآلية.

– ضمانا للتنفيذ الفعال لهذة الآلية يدعو الطرفان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الأمن الدولي إلى دعم تنفيذها ويطلبان دعم دول مجلس التعاون الخليجي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء في تنفيذ المبادرة الخليجية وهذه الآلية.

– دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة المستمرة بالتعاون مع الوكالات الأخرى من أجل تنفيذ هذا الاتفاق ويطلب منه أيضًا تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتنفيذ المبادرة وآليتها. يحضر التوقيع الأمين العام

لمجلس التعاون الخليجي والأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثلهم وممثلو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية.

المبحث الثاني: دور الامم المتحدة في الثورة اليمنية

كما مثل بيان السكرتير العام للأمم المتحدة بانكي مون في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م الداعم لجهود مجلس التعاون الخليجي المتمثل بالمبادرة الخليجية بدء الدور الأممي تجاة الثورة الشعبية اليمنية وأضاف بانكي مون بأن الرئيس صالح سيتوجه الى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي العلاج [٢٦] بعد نقله السلطة للرئيس الجديد عبدربه منصور هادي والذي كان نائبا للرئيس صالح في السابق.

ومن أجل تنفيذ اتفاق المبادرة الخليجية قامت الأمم المتحدة بإرسال مبعوثها جمال بن عمر الذي كان له دور رئيس في نقل السلطة وما تم في الهيكلة للجيش والتهيئة للحوار الشامل وقد اجتمع بكافة أطراف المعادلة السياسية اليمنية حزب المؤتمر الشعبي العام حزب الإصلاح القوى الجديدة كالحراك الجنوبي وأنصار الله (الحوثيين) والشباب بمن فيهم توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل للسلام.

وعندما رفع جمال بن عمر تقريره إلى مجلس الأمن عن الأوضاع المتأزمة في اليمن والتي كان أبرزها انقسام العاصمة صنعاء الى قسمين قسم يسيطر عليه الرئيس آنذاك صالح ومناصريه وقسم يسيطر عليه أولاد الشيخ الأحمر واتباعهم من مناصري الثورة الشعبية واستمرار أعمال العنف مما استدعى مجلس الأمن إصدار قراره الأممي رقم ٢٠١٤ بإجماع الدول الدائمة بمجلس الأمن لم يستخدم هذا القرار مصطلح الثورة لكنه سماها العملية السياسية في اليمن كما أن المبادرة

الخليجية سابقا استخدمت مصطلح الأزمة السياسية وقد تعامل القرار الأممي مع السلطة والمعارضة بالتوازي ففي حين كان يتحفظ على ممارسات السلطة باستخدام القوة.

كان في المقابل يتحفظ على استخدام العنف من قبل ما سماها الجماعات التابعة للمعارضة وأبرز ما تبناه القرار هو اعتماد المبادرة الخليجية كأساس لمسار التسوية السياسية في اليمن وشكل الدافع الأبرز لإتمام توقيع المبادرة الخليجة وهو ما يبلور التعامل الناعم مع نظام صالح ليس فقط كونه حليف للولايات المتحدة الأمريكية ولكن لإدراك مجلس الأمن من خلال تقارير المبعوث الأممي جمال بن عمر بأهميه انقسام مؤسسة الجيش وما يشكله ذلك من خطر ليس على اليمن فقط بل على المنطقة كملها ولهشاشة دور المؤسسات الأخرى وعلى رأسها القضاء لذا تعامل مع مماطلة صالح توقيع المبادرة الخليجية بحثه وتشجيعه على توقيعها سواء هو أو من يمثله ويكون ملزمًا له ولجميع الأطراف وذلك للوصول باليمن من خلال الهبوط الآمن للعملية السياسية الانتقالية والتراجع التنازلي للعنف المسلح بين المليشيات التابعة للأحزاب المتصارعة (حزب المؤتمر وجماعة أنصار الله) و(حزب الاصلاح) للوصول إلى حالة الاستقرار ولو النسبي لما يشكله اليمن وكأنه قنبلة موقوتة في المنطقة؛ لذا حثت قرارات الأمم المتحدة الأطراف السياسية إلى استشعارها مسئوليتها الوطنية والتي بدورها أدركت خطورة الوضع من خلال انقسام الجيش وتوافر السلاح حتى المتوسط والثقيل لدى مجموعات مسلحة معارضة للنظام آنذاك مما جعل من الصعب على أي من الأطراف السياسة – بما فيها السلطة –

حسم الأمر عسكريا وكأنه توازن للرعب محليا فمن أشعل النار ليس بقدرته إطفاؤها أضف إلى الضغط الدولي وخصوصا الأمريكي على صالح لذا تم بالفعل توقيعه الشخصي على المبادرة الخليجية في الرياض بتأريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م [٢٧]. لذا كان للأمم المتحدة دور بارز كلاعب أساسي في اليمن ساعد في الإسهام بدءًا بسقوط مؤسسة الرئاسة وتولي منصب الرئيس عبدربه منصور هادي تلاه قرار الأمم المتحدة رقم (٢٠٥١) للتأكيد على الفتر ة الثانية من العملية الانتقالية [٢٨] بحيث وضع اليمن في قمة أجندة المجتمع الدولي عندما أقره في ١٢ مايو ٢٠١٢ أكد أن المجتمع الدولي يدعم المرحلة الانتقالية في اليمن غير أن العالم شهد الكثير من الأحداث منذ ذلك التأريخ فقد تفاقم تدهور الأوضاع في سوريا وفشلت خطة عنان وتعبث روسيا بالأمور من خلال تزويد نظام الأسد بالطائرات الهليوكوبتر ولاتزال إيران تثبت أنها قادرة على خلق المشاكل في وقت تتجه فيه المحادثات نحو المجهول هذا في حين تحشد الولايات المتحدة الأمريكية قواتها في إشارة إلى استعدادها للمواجهة مع إيران بمشاركة إسرائيل أو بدونها وأن هذه القوات تتحضر للقيام برد عسكري من هنا يمكن تفهم أن تضيع اليمن وسط الضجيج الذي يخلفه التوتر والنزاع العالميين.

وعلى الرغم من أن الكثيرين سمعوا بالأزمة الإنسانية المأساوية وأن حوالي ١٠مليون نسمة من اليمنيين يتضورون جوعًا غير أن قليلين قد علموا بأن الرئيس اليمني هادي موصد عليه في سكنه وأنه غير قادر على التحرك دون وجود أمني كبير معه بسبب مخاوف حقيقية أن يطيح به النظام السابق والكل كان يعرف سلفًا أن

الأوضاع ستكون دائمًا صعبة أمام الرئيس هادي لأن التحديات التي يواجهها على درجة عالية من الخطورة فهو يخوض قتالا من أجل الإبقاء على الأمور تحت السيطرة في وقت يصارع فيه أشباح الماضي في اليمن ويشارف الوضع الحالي على الخروج من تحت السيطرة إن لم يكن أيضًا وصفه بأنه بالغ الخطورة. والرئيس هادي بحاجة الى تحريك دعم جديد من الأمم المتحدة إذ إن أقل ما يمكن يوصف به الوضع في اليمن أنه يشكل سببًا لمخاوف حقيقية.

بعض وزارات الحكومة الانتقالية لا تزال تعمل بنفس قواعد الموالين للرئيس السابق صالح متجاهلة كل الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ ولم يتحقق أي تقدم في إقناع كل الفاعلين السياسيين للمشاركة في عملية الحوار الوطني ولم يتم حل الخلاف بشأن مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي يعارضه وزراء المؤتمر الشعبي العام في الحكومة. أثبتت التطورات أن الأمن يشكل تحديًا شخصيًّا للرئيس هادي وقد تمكن من طرد أنصار الشريعة من أبين وشبوة في محاولة استعادة سيطرة الحكومة على تلك المناطق ولتأمين البدء في عملية الحوار الوطني غير أن الأوضاع الأمنية في صنعاء وتعز وعدن لاتزال تحت رحمة قوات الحرس الجمهوري التي لاتزال تحت قيادة ابن الرئيس السابق بالإضافة إلى قوات الأمن المركزي وقوات مكافحة الإرهاب تحت سيطرة قائدها الفعلي ابن أخيه [٢٩].

أخيرًا صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) الصادر في شهر فبراير العام ٢٠١٤م كرد على تأزم سير العملية السياسية في اليمن وهو القرار الأممي الثالث ولكنه أكثر حدية من القرارت

السابقة حيث أشار بأصبع الاتهام للمعرقلي العملية السياسية في اليمن بل ووضع اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثالث: تقييم أسلوب أداء الامم المتحدة

إن طي مرحلة نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح والانتقال لمرحلة جديدة واستعادة أموال الشعب المنهوبة وتحقيق الاستقرار من المؤشرات المواتية لقرارات مجلس الأمن تجاة اليمن في الإطار العام لمساعدة اليمن على النهوض ووقف انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة الجماعات المسلحة التي تنتهج العنف لقد تمخض عن تلك القرارات تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث ٢٠١١م وفي نفس الوقت الاسراع بإصدار قانون العدالة الانتقالية بما يحقق العدل والانصاف.

في المقابل نجد أن مجلس الأمن لا يفي بالتزاماته طالما لا تتفق تلك الالتزامات مع مصالح الدول الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن حتى ولو اقتربت دولة اليمن من خطر مرحلة الفشل[٣٠].

وتتجلى بعض الإيلاءات السلبية في التالي :

- فتح الباب لوصاية مجلس الأمن على اليمن ونقلها من دولة كاملة السيادة الى دولة منتقصة السيادة كما أنه شرع في استمرار نوع من أشكال الولاية على اليمن حيث نص القرار الأممي في أكثر من فقرة على أن مجلس الأمن سيبقي الحالة في اليمن قيد الاستعراض المستمر وهنا يصبح التخوف مشروعًا من أن ينتج القرار تبعات مدمرة لليمن ولمستقبله كدولة حرة ومستقلة ذات سيادة ومثال ذلك الحالة العراقية حيث تم وضع العراق تحت الفصل السابع ١٩٩٠م بعد احتلالها لدولة الكويت واستمر رغم زوال الدواعي التي اقتضت ذلك حتى

يوليو ٢٠١٣م.

- فرض تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار دون مبدأ التوافق بين الأطراف السياسية في اليمن حتى إذا تعارضت مع بعض أحكام الشريعة الاسلامية والثوابت الوطنية.

- إجبار الشعب اليمني على القبول بتحول شكل دولته من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية ومن المعروف أن نجاح الشكل الفيدرالي للدولة يتطلب بداية تأسيس دولة قوية ويعبر عن حالة الرفاة الاجتماعي والاقتصادي، وهذا غير متوفر في الحالة اليمنية بينما تفيد خبرة الدول القريبة من حالة اليمن أن الفدرالية كانت مقدمة للانفصال والسودان أبرز نموذج لذلك [٣١].

- إمكانية تصاعد حالة التبعية للخارج فهي تمثل إعلانًا صريحًا بدعم مجلس الأمن والدول النافذة فيه للنظام الحاكم وفي هذه الحالة من المحتمل أن ترتبط هذه المساندة بما يتماشى مع مصالح الدول النافذة في المجلس وهنا يمكن التأثير.

سلبا على حقوق وحريات المواطنيين والمعارضين سلميا للأداء السياسي الرسمي ومثال ذلك عزم الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية ففي الوقت الذي ستنظر له الحكومة كإصلاح اقتصادي شجع عليه قرار مجلس الأمن فإن المواطنيين سينظرون إليه كسياسة إفقار لا سيما في ظل عدم اتخاذ الحكومة لأية إجراءات حقيقية لمواجهة الفساد الذي يستشري في مختلف مرافق الدولة ومعلوم أنه كلما زادت التبعية للخارج تصاعد الاستبداد في الداخل.

- توفير غطاء دولي للمرحلة القادمة والتي من المحتمل أن تشهد عملية إعادة هندسة اليمن (هوية وأرضا وإنسانا) حتى يسهل السيطرة عليها بالتحكم بها

استراتيجيا وبما يخدم أجندة ومصالح القوى الاقليمية والدولية المهيمنة.

وفي زيارة لبانكي مون لليمن للمشاركة في احتفال مرور عام على توقيع المبادرة الخليجية بتاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٢م جدد الأمين العام التزام المجتمع الدولي دعم مسار التسوية السياسية حيث تم إحراز الانتقال السلمي للسلطة ولكن يبقى الكثير من التحديات والتي سيتم مناقشتها في مؤتمر حوار وطني يجمع كافة الأطراف السياسية لمعالجة كل التحديات بما في ذلك تظلمات الجنوب والمسألة الجنوبية وتلبية التطلعات المشروعة لشعب اليمن[٣٢].

مثلت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم(٢٠١٤) و(٢٠٥١) مرجعية هامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل المنعقد في الفترة من ١٨ مارس ٢٠١٣م وحتى ٨يناير ٢٠١٤م نتج عن هذا المؤتمر وثيقتين وهما وثيقة الضمانات لمخرجات الحوار ووثيقة الحل العادل للقضية الجنوبية والوثيقة الأولى تهدف إلى إنشاء كيان دولي جديد بالانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة الاتحادية يترتب على ذلك عدد من الخطوات الإجرائية التي لم تترجم إلى حيز الواقع بسبب عدم جدية بعض الأطراف السياسية تحت ذريعة الخوف على الوحدة وتلك الخطوات كالتالي [٣٣]:

أ- تغيير شكل الدولة.

ب- تغيير شكل نظام الحكم.

جـ- تغيير اسم الدولة.

د- تغيير الخارطة الجيوسياسية.

هـ- تغيير الخارطةالديموغرافية.

جمهورية اليمن الاتحادية[٣٣]

الأراضي المنهوبة إلى آخره.

٢-**المبادئ**: وأبرزها صياغة دستور جديد يقضي بأن الإرادة الشعبية والمساواة والتزام المعايير الدولية لحقوق الانسان أساس سلطة وشرعية الدولة وهذا ما جعل بعض المرجعيات الدينية تنتقد نص حقوق الإنسان باعتباره مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية. وقد شرعت لجنة

أما الوثيقة الثانية فهي عبارة عن اتفاق حول حلول عادلة للقضية الجنوبية قسمت إلى عدة محاور كالتالي [٣٤]:

١- **معالجة الماضي**: على سبيل المثال الإقصاءات التي طالت الكثير من العسكريين الجنوبيين وكذا المدنيين وقضية

قانونية متخصصة بتحديد المبادئ الأساسية في الدستور.

٣-**شكل الدولة:** الذي حسم إلى ٦ أقاليم تشكل دولة اتحادية تحت مسمى جمهورية اليمن الاتحادية ويكون لكل مستوى من مستويات الحكم (المركز- الاقليم - الولاية) سلطات تنفيذية وتشريعية تمكن كل إقليم بالاحتفاظ بخصوصيته وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وفقًا لما يحدده الدستور والأقاليم كالتالي:

١- إقليم حضرموت.

٢- إقليم سبأ.

٣- إقليم الجند.

٤- إقليم عدن.

٥- إقليم أزال.

٦- إقليم تهامة.

إن التغيير السياسي في اليمن ممكن وفق حضور نخب سياسية جديدة تؤمن بالثورة الأم ٦٢م وبالثورة الجديدة ٢٠١١م وتؤمن بالتغيير وتمتلك نوايا صادقة وجادة وألا تكون امتدادا لمراكز القوى التقليدية ويكون امتدادها للمصلحين في هذا البلد المليء بالخيرات التي غيبتها السياسات الخاطئة وذلك من أجل الانتقال من حالة اللادولة إلى حالة الدولة المدنية الحديثة العادلة[٣٥] لكل أفرادها المفترض المساواة بينهم نصًّا وقولًا وفعلًا بمشاركة جميع شرائح المجتمع مهما تنوعت أيديولوجياتها للمحافظة على السلم الاجتماعي كضرورة حتمية ولا يكون هناك (لا ظالم ولا مظلوم) حسب ما كرره في خطاباته صانع القرار الحالي الرئيس عبدربه منصور هادي.

الخاتمة

تعاني منظمة الأمم المتحدة من ثمة جوانب قصور قامت على توظيفها الدول الدائمة بمجلس الأمن لتحقيق مصالحها

غير المتجانسة مع المبادئ والقيم التي قامت عليها أساسًا هذه الهيئة الدولية وجعلتها في المحك بين قيم المنظمه الدولية ومصالح أعضائها الدائمين بمجلس الأمن وأضحت وكأنها حكومة أقلية من خلال تمثيلها لمصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وفي الصدارة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا تجلى للعيان ضعف هذة المنظمة الدولية من خلال تتبع دور الأمم المتحدة والمعايير المزدوجة في التعامل مع ملف الاحتجاجات والثورة الشعبية في اليمن.

جاء دور مجلس الأمن في الثورة الشعبية في اليمن التي اندلعت في يوم الجمعة ١١فبراير ٢٠١١م مؤكدًا على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة من خلال القرار الأممي رقم (٢٠١٤) الذي انحاز للنظام السياسي أكثر منه للثوار المحتجين على طول البلاد وعرضها وتم فقط تغيير رأس النظام وإعادة انتاج النظام القديم الذي هو بحاجة إسعافية لتغيير جذري في البنية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة العادلة.

وقد تجانس هذا الدور مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن لاهتمامها بموقع اليمن الجيوستراتيجي حيث إن اليمن يشرف على باب المندب وكذا التخوف بأن يكون ملاذًا آمنًا للقاعدة وكان مواتيا للسعودية حيث تعتبر اليمن امتدادًا للأمن القومي للمملكة العربية السعودية وكذا التخوف من مبدأ الثورة أساسا كي لا يسبب ذلك عدوى سياسية حتى لو كانت صحية لدول الخليج. على صعيد آخر الحساسية التي تشكلها إيران ليس فقط لليمن وإنما لدول الخليج قاطبة أيضًا ملف القاعدة والخوف من زيادة نفوذها باليمن ومهاجمة

مؤسسات السلطة الرسمية وهذا ما تطرق اليه القرار عن اليمن رقم (٢٠٥١) وكذا التهديد بفرض عقوبات لمعرقلي التسوية السياسية في اليمن حتى وصل الأمر بوضع اليمن تحت البند السابع وهذا ما تطرق إليه القرار رقم (٢١٤٠) ولا يعلم أحد متى ستكسر اليمن قيد البند السابع الذي وتكبلت به بمحض إرادتها. وأخيرًا العقوبات التي طالت الرئيس السابق صالح واثنين من قيادات أنصار الله (الحوثيين) والتي زادت المشهد اليمني تعقيدًا.

لذا فإن تشخيص أمراض المنظمة الدولية متعدد والحلول العلاجية لها كثيرة ولكنها حتى اليوم في الإطار النظري وتتطلب إرادة دولية جادة وصادقة ذات صيغة واقعية تضعها موضع التنفيذ تمكن المنظمة الدولية من ممارسة وظائفها بفاعلية في ظل التحولات الكثيرة المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي[٣٦] وإجمالًا يمكن القول أني أقتربت من الفرضية التي تم وضعها وهو تأثر دور الأمم المتحدة تجاة الثورات العربية بمتغيرات البيئة الدولية لمصالح الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على المبادئ الأساسية التي قامت عليها في اتخاذ قراراتها.

==========

الهوامش:

1-interview channel March with Prof. motawakel Mohammed Abdel Malek on 11 April 2014.

٢-أيمن شبانة دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا رسالة دكتوراة جامعة القاهرة ص١٢.

٣-جمال سلامة دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين في القارة الأفريقية رسالة ماجستير جامعة القاهرة ص١٤.

٤-خليل العناني، "الثورة المصرية التداعيات الإقليمية والدولية"، مجلة شئون عربية، العدد: ١٤٥، ٢٠١١، ص ٧٣.

٥-السياسة الدولية العدد السابع والثمانون بعد المائة يناير ٢٠١٢ ص١١٥.

٦-توفيق المديني الربيع العربي إلى أين مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية ٢٠١٢م ص٥٩.

٧-أحمد التلاوي أمتنا بين مرحلتين تأملات في الربيع العربي مركز الاعلام العربي ٢٠١٢م ص٧٨.

٨-عبدالخالق عبدالله الربيع العربي من وجهة نظر خليجية مجلة المستقبل العربي العدد ٣٩١ ص١٢٠.

٩-معتز سلامة مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٧ ٢٠١٢م ص١١٥.

١٠- الجمهورية اليمنية وزارة الاعلام خطاب الرئيس عبدربه منصور هادي بتأريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

١١- السياسة الدولية عدد ١٩٣ مركز الأهرام للدراسات جامعة القاهرة ٢٠١٣م ص٩١.

١٢- حسن العمري تأريخ اليمن القديم والمعاصر دار الفكر المعاصر ١٩٩٧م ص٦٨.

١٣-إيهاب كمال صناعة الطغاة ثورة البدايات والنهايات المؤلمة الكرنك للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ٢٠١١م ص١٩٧.

١٤- مصطفى عبيد موسم سقوط الطغاة العرب ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي كنوز للنشر والتوزيع ٢٠١١ ص١٩٦.

١٥- مركز الأزمات بكندا دراسة عن اليمن بين الثورة والإصلاح ١٠ مارس ٢٠١١ ص١١.

١٦- ملحق مجلة السياسة الدولية اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية عدد يناير الطبعة الثانية ٢٠١٢م ص١٣.

١٧- إيهاب كمال مرجع سابق ص٢٠٦.

١٨- عبدالخالق عبدالله مرجع سابق ص٤٤.

١٩- منصور الزنداني سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر مركز دراسات الشرق الأوسط ١٩٩٦م ص٢١.

٢٠- عبدالخالق عبدالله مرجع سابق ص٤٤.

٢١- حسن العمري مرجع سابق ص٦٦.

٢٢- محمد ثابت الحكام العرب كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج دار الحياة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ص٥٠.

٢٣- سام الغباري. مآلات الأزمة اليمنية دار جامعة ذمار للطباعة والنشر الطبعة الأولى ٢٠١١م ص ١٦.

٢٤- محمد ثابت مرجع سابق ص٣٤.

٢٥- سام الغباري. مرجع سابق ص٦١.

٢٦- حسين اللسواس المقالات الثورية دار المجيد للطباعة الطبعة الأولى ٢٠١٢م ص٥٣.

٢٧- سام الغباري مرجع سابق ص٢٢.

٢٨-إيهاب كمال مرجع سابق ص٢٨.

٢٩- حسين اللسواسس مرجع سابق ص٥٣.

٣٠- نبيل حاجب جمعة الكرامة العربية للكتاب الطبعة الأولى ٢٠١٢م ص٤٢.

٣١- رياض الأحمدي الفيدرالية في اليمن مركز نشوان للدراسات الطبعة الأولى ٢٠١٣م ص٩١.

٣٢- نبيل حاجب مرجع سابق ص٩٩.

٣٣- حميد اللهبي الخارطة الجيوسياسية ليمن ما بعد مؤتمر الحوار الوطني مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى ٢٠١٤م ص١٢.

٣٤- رياض الأحمدي مرجع سابق ص٥٥.

٣٥- حميد اللهبي مرجع سابق ص٦٦.

٣٦- محمد ثابت مرجع سابق ص٦٧.

المصادر والمراجع:

اولا:- الكتب :

- أحمد التلاوي أمتنا بين مرحلتين تأملات في الربيع العربي مركز الإعلام العربي القاهرة ٢٠١٢م.
- إيهاب كمال صناعة الطغاة ثورة البدايات والنهايات المؤلمة الكرنك للنشروالتوزيع القاهرة الطبعة الثانية ٢٠١١م.
- توفيق المديني الربيع العربي إلى أين مركز دراسات الوحدة العربية القاهرة الطبعة الثانية ٢٠١٢م.
- حسن العمري تأريخ اليمن القديم والمعاصر دار الفكر المعاصر صنعاء ١٩٩٧م.
- حسين اللسواس المقالات الثورية دار المجيد للطباعة القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
- حميد اللهبي الخارطة الجيوسياسية ليمن ما بعد مؤتمر الحوار الوطني مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

- رياض الأحمدي الفيدرالية في اليمن مركز نشوان للدراسات صنعاء الطبعة الأولى ٢٠١٣م.
- سام الغباري. مقالات الأزمة اليمنية دار جامعة ذمار للطباعة والنشر- اليمن الطبعة الأولى ٢٠١١م.
- عبد الغني الشميري سياسة الاصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح مندى المعارف الطبعة الأولى بيروت ٢٠١٤م.
- محمد ثابت الحكام العرب كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج دار الحياة للنشر- والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
- مصطفى عبيد موسم سقوط الطغاة العرب ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي كنوز للنشر والتوزيع القاهرة ٢٠١١م.
- منصور الزنداني سياسة اليمن الخارجية تجاة البحر الأحمر مركز دراسات الشرق الأوسط صنعاء ١٩٩٦م.
- نبيل حاجب جمعة الكرامة العربية للكتاب الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

ثانياً :- الدوريات

- الأهرام العربي الثورات العربية إلى أين،الطبعة الأولى العدد سبعمائة وسبعة وعشرون فبراير ٢٠١١م.
- مجلة السياسة الدولية (الملحق) اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية عدد ١٨٧ الطبعة الثانية يناير ٢٠١٢م.
- مجلة السياسة الدولية الثورات العربية من منظور غربي عدد ١٩٣ مركز الأهرام للدراسات جامعة القاهرة ٢٠١٣م.

مجلة السياسة الدولية دولة لا نظام الطبعة الثانية العدد ١٨٧ ٢٠١٢م.

مجلة شؤون عربية، الثورة المصرية

التـــداعيات الإقليميـــة والدوليـــة، الطبعـــة الثانيـــة العـــدد: ١٤٥، ٢٠١١م.

مجلة المستقبل العربي الربيع العـربي مـن وجهة نظر خليجيـة الطبعـة الأولى العدد ٣٩١.

* * * *